

## البناء

## خفايا الدعم الخليجي لمصر في مؤتمر شرم الشيخ



مع شركة «أفيك إنترناشيونال القابضة» الصينية لتصنيع القطارات في مصر بقيمة 500 مليون دولار، واتفاقية إنشاء وتشغيل وإدارة وتمويل مشروع القطار الكهربائي «الإسكندرية - أسيوط» بتكلفة إجمالية مقدارها 500 مليون دولار.

وتضمنت الاتفاقية مذكرة تفاهم في شأن الاستثمار في خط سكة حديد نقل البضائع «السخنة - حلوان» باستثمارات بقيمة 490 مليون دولار، بالإضافة إلى مذكرة تفاهم لإنشاء وتطوير محطة متعددة الأغراض في ميناء الإسكندرية بـ 250 مليون دولار ومذكرة تفاهم مع سكك حديد إيطاليا في شأن الاستثمار العامة لمشروع القطار السريع «القاهرة - الإسكندرية»، ومشروع تطوير خط أبو قير بقيمة 10 ملايين دولار.

وقّع وزير التعمير خالد حنفي اتفاقية مع شركة «السودين» السعودية برئاسة أحمد السويدي، لمشروع المركز اللوجستي العالمي في دهباء، والمدينة التجارية الترفيهية في خليج السويس باستثمارات تقدر بـ ٦ مليارات دولار، في شكل مبدئي وبالتعاون مع شركة «تشينا هاربر» الصينية.

فهل الهدف من تلك الخطوات الأميركية - الخليجية الجديدة بدعم مصر عن طريق مؤتمر شرم الشيخ هو إبعاد مصر عن دورها العربي والإقليمي، أم أنها تعبير عن خشية خليجية بقيادة سعودية من تقارب سوري - مصري كان وشيكا في محاربة تنظيم الإخوان المسلمين.

أم أن تحييد مصر عن روسيا كان الهدف الأهم؟ تبقى الاحتمالات كافة واردة وتبقى الإجابة برسم تلك الدول...

و«أكوابور» السعودية و«مصدر» الإماراتية، بإجمالي استثمارات 20 مليار دولار. وقّع وزير البترول والشؤون المعدنية شريف اسماعيل اتفاقية بقيمة 12 مليار دولار، في مجال البترول والحجاز، مع شركة النفط البريطانية العملاقة «بريتش بترول» ومقرها في لندن، وقّعت الوزارة اتفاقية مع شركة «إيني» الإيطالية، تهدف إلى ضخ 5 مليارات دولار استثمارات جديدة في أنشطة تنمية الحقول، وقّع المهندس خالد عبد البديع، رئيس شركة «إيجاس مصر»، مذكرة تفاهم مع رئيسة شركة «هيدروكاربونس» الفرنسية تولا أونوفري، لعمل دراسة جدوى تصدير الغاز المسال من قبرص، باستخدام البنية التحتية الموجودة في مصر.

وقّعت وزيرة التعاون الدولي نجلاء الأهواني 4 اتفاقيات مع رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أحمد محمد علي، بقيمة إجمالية تتجاوز 800 مليون دولار، للمساهمة في تمويل مشروعات «الربط الكهربائي المصري - السعودي»، اتفاق إيجار بقيمة 220 مليون دولار، و«تطوير مطار شرم الشيخ»، اتفاق إيجار على شريحتين الأولى بقيمة 226,8 والثانية بـ 230,2، و«تطوير معمل تكرير أسبوط»، اتفاق إيجار بقيمة 198 مليون دولار.

كما وقّعت الأهواني مع أحمد علي اتفاقاً إطارياً بقيمة 3 مليارات دولار مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، إحدى المؤسسات التابعة لمجموعة البنك، لصالح الهيئة العامة للبترول وذلك لتمويل استيراد المنتجات البترولية التي تحتاجها الدول المصرية مثل «البوتاجاز»، و«السولار»، خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وقّعت وزارة النقل 6 اتفاقيات مع شركات عالمية لتنفيذ مشروعات في المواني والسكة الحديد بقيمة 2.2 مليار دولار، واتفاقية شركة

بعض المحسوبين على «الإخوان»، والذين يظهرون في بعض الفضائيات وليسوا القيادات الحقيقية المؤثرة في «التنظيم»، وذلك لإيصال رسالة بأن أميركا تقف ضدّ الإرهاب.

يبدو أنّ الدعم الخليجي الجديد لمصر في مؤتمر شرم الشيخ - 14- 3- 2015 بقيادةه الأميركيّة والذي قدّر بعشرات المليارات من الدولارات، لم يكن عن عبث ولم يات من فراغ أو بمحض الصدفة، أما المواطن المصري فهو لم يلمس أيّ تحسن في أحواله المعيشية، من المساعدات الخليجية السابقة التي أعلن عنها عقب ثورة 30 حزيران 2013 والتي بلغت آنذاك 30 مليار دولار، على شكل منح ومساعدات نفطية وودائع مصرفية.

قما في أبرز الصفقات التي وقعتها مصر خلال المؤتمر؟

وقّعت مصر والإمارات، اتفاقية إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة بتكلفة 45 مليار دولار، في حضور الرئيس عبدالفتاح السيسي ونائب رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. وشهد رئيس الوزراء المصري ابراهيم محلب مراسم توقيع اتفاقية بين وزارة الإسكان والشركة العربية، في شأن مشروع «تنمية جنوب مارينا» على مساحة 2800 فدان لتكون مركزاً سياحياً وتجارياً سكنياً بتكلفة 24 مليار جنيه.

وقّعت مع الاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر، بمحة تقدر بـ 130 مليون يورو، كما وقع البنك الأوروبي للاستثمار قرضا بقيمة 120 مليون يورو مع البنك الأهلي المصري، لدعم شركات القطاع الخاص في مصر. وشهدت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة (الوزير محمد شاكر) مراسم توقيع 7 مذكرات تفاهم بين الوزارة وشركة «سيمس» الألمانية و«state grid» الصينية

درويش كرمّه ومنحه باسم لَحَام وسام «أورشليم المذهّب»

## نكد: الكهرباء حقّ مكتسب لكلّ مواطن ومهمتنا إيصالها إلى الجميع



نكد متوسطاً درويش وصيقلي



جانبن من الحضور

أعوام، واليوم لا نريد التعالي على أحد، ولأنّ نتحدى أحد، لكل مواطن في لبنان حقّ مكتسب أن يتعمّم بالكهرباء على مدار الساعة».

ولفت إلى «أنّ نسبة الجباية في البقاع اليوم هي 100 في المئة، ولا وجود للسمرقات أو تلاعب بالعدادات». وأضاف: «عام 1923 كان أول اشتراك في كهرباء زحلة في سوق البلاط من آل أبو يارد، وكانت الشركة في حينه توفر الكهرباء في شكل متواصل، واليوم في 2015 لا يمكننا أن نقبل إلا بتوفير الكهرباء 24/24، لهذا علنا جاهدين على تحقيق المشروع الحلم».

وتوجه إلى نواب زحلة قائلاً: «أنا لا أستطيع أن أنسى أن كل النواب الحاضرين شجعوني منذ عامين في مجلس النواب ودعموا شركة كهرباء زحلة في الإنتاج. شركة كهرباء زحلة وأساعدت كل يتعاملان في السياسة أبدأ، وشركة كهرباء زحلة ليس لديها انتماء سياسي أو ديني، مهمتها إيصال الكهرباء إلى الجميع، أينما كانوا وبالطريقة السليمة، المجاورة».

حارة الفيكاني، سعدنايل، تعلبانيا، تعنايل، بر الياس، المرح، الروضة، وأضفاف: «لو كان في لبنان شخصيات تعمل بهمة المهندس نكد وروحانيته، لما كنا اليوم نعيش التحتية من كهرباء ومياه طرقات».

وأكد أنّ «زحلة في حاجة اليوم إلى كل واحد منكم فعدت غياب قدرات الدولة تبقى المبادرات الفردية هي التي تساهم في إنماء المدينة»، داعياً من عنده القدرة أن يساهم، ولو بمشروع صغير، لتبقى زحلة مثالا يحتذى».

وفي ختام كلمته، قلد المطران درويش المهندس نكد باسم البطريرك لحام صليب أورشليم المذهب «تقديرًا لجهوده وإنجازته الكبير».

أما نكد، فقد شكر المطران درويش على «لفته الكريمة»، والحضور لتبليغهم الدعوة، وقال: «باسم كهرباء زحلة أشكر جميع أبناء وسكان مدينة زحلة وبلدات الكرك، الفرزل، بلبع، النبي ايلا، نيحار، ريقان، علي النهري،

مرفان شيخموس

عام 2011، وبعد الإطاحة بحكم معمر القذافي في انتفاضة مدعومة من حلف شمال الأطلسي «ناتو» في حقبة ما سمي بالربيع العربي، شهدت ليبيا حالة من عدم الاستقرار والاضطراب.

منذ ذلك الحين، أعربت السلطات المصرية عن قلقها إزاء صعود الحركات الجهادية وعدم الاستقرار في شرق ليبيا، وهي المنطقة التي تعتبر القاهرة أنها قد تحولت إلى منطقة عبور آمن للإسلاميين المطلوبين بعد أحداث 30 حزيران 2013 والتي أدت إلى عزل الرئيس محمد مرسي المدعوم من الإخوان المسلمين.

في 12 شباط 2015، أصدر تنظيم «داعش» تقريراً في المجلة الإلكترونية الخاصة «دابق»، ظهرت فيه صور لواحد وعشرين مصرياً قتبلياً كانوا قد اختطفوا في مدينة سرت، وبعد ثلاثة أيام بثّ التنظيم الإرهابي شريط فيديو يظهر قطع رؤوس الرهائن على الشاطئ، وأكدت الكنيسة القبطية المصرية مقتل الأقباط، في حين دان الأزهر هذا الحادث.

وعلى الأثر، أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي فترة سبعة أيام من الحداد الوطني، ودعا إلى عقد اجتماع عاجل مع أعلى هيئة أمنية في البلاد في مجلس الدفاع الوطني.

ودعا السيسي إلى استصدار قرار من الأمم المتحدة يمنح تفويضاً لتشكيل تحالف دولي للتدخل في ليبيا بعد أن قصفت طائراته أهدافاً لتنظيم «داعش» هناك.

وقال في مقابلة بثتها إذاعة أوروبا 1 الفرنسية في تاريخ 17 شباط 2015 إنه ما من خيار آخر، في ضوء مواجهة شعب ليبيا وحكومتها ودعوتها مصر إلى التدخل.

بالعودة إلى التاريخ، ونظراً إلى الدعم الذي قدمته الحكومة القطرية لإخوان، وخصوصاً أن الدوحة كانت مقرّاً لقيادات تنظيم الإخوان بعد فض اعتصام رابعة العدوية في آب 2013، أصبحت بدائل جماعة الإخوان المسلمين محصورة بعد إعلان مجلس التعاون الخليجي، من الدوحة، دعم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

تتمتلك «الجماعة» عددا من الخيارات، على مستوى الدول التي يمكن أن تستقبل مسؤوليها، وفي مقدمتها تركيا من خلال «حزب السعادة»، الذي يمثل ذراع «الإخوان» في أنقرة، فضلاً عن تأييد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، لِمَسار «الجماعة» ودفاعه عنها وهي خارج السلطة، والدعم السابق لها وهي في السلطة.

ربما تأخذ قطر خطوات في اتجاه تصفية ملف «الجماعة» الذي أزعج دول الخليج بعد احتضنها الغير مبرر لقيادات الجماعة لديها، فقطر

وكل أميركا في المنطقة من دون منازع، ومن خلالها تقوم الولايات المتحدة الأميركية بالضغط على الأنظمة العربية، وقد جاء طرد بعض «الإخوان»، قبل شهر، بعد رفض مصر المشاركة في التحالف الدولي لقتال «داعش»، بحجة أنّ أميركا تدعم «الإخوان» في مصر، وانشغال القاهرة، في الوقت نفسه، بمحاربته إرهاب على أرضها، وهو ما دفع الأميركيين إلى الإيحاء لقطر بطرد

مشروع المرأب... لإعادة إحياء التلّ  
أبناء طرابلس يرسمون قرارهم التنموي

عبدالله خالد

عشير الداية، ثم واجهته عقبات حالت دون تنفيذه ليتناهه رئيس البلدية سامي منقارة بعد أن أمّن له التمويل من الاتحاد الأوروبي، ثم انتكس المشروع بعد أن واجه بعض العقبات التقنية، وتكرّر الأمر مع الرؤساء سمير شعراني ورشيد جمالي ونادر غزال. إن ما أعاق تنفيذ هذا المشروع هو أنه لم يمهّد له بدراسة شاملة تتناول الجدوى الاقتصادية إلى أنّ المشروع كان يقتصر على المرأب، وجلب التفكير في توسيعه معوقات جديدة، فقد تمّ اكتشاف المياه على عمق 17 متراً، الأمر الذي يفرض تكاليف إضافية. كما أنّ توسيع المشروع ليشمل «المنشية»، وقصر نوفل، ومبنى «الأوبرا»، من شأنه أن يخلق عقبات جديدة تفرضها شروط تقديم الأرض كهبة يسقط مفعولها إذا تمّ تبديلها، وهذا يعني أنه لا بد من إعادة النظر في المشروع والقيام بدراسات جديدة تأخذ في الاعتبار كل العقبات والاعتراضات التي برزت خلال حراك المجتمع المدني، وفي مقدمتها توسيع المشروع ليستوعب إعادة بناء السراي القديمة وتحولها إلى قصر ثقافي للمؤتمرات وإعادة ترميم وتجويل الساحة، في إطار مخطط توجيهي يشمل إعادة تأهيل منطقة التلّ لتستعيد دورها السابق ووظيفتها كمنطقة تشكل منطلقاً للحداثة ومجارة تطوّر العصر. إنّ مشروع الإرث الثقافي، وبالشكل الذي انتهى إليه بعد سقف النهر والكوارث التي نجمت عنه، يؤكد أنّ القرار الذي يرسم خارج طرابلس يلبي مصالح من اتخذوه، ولو على حساب مصلحة طرابلس العليا، وبالتالي لا بد من إشراك طرابلس (فعايلات وهيئات مجتمع مدني) في كل القرارات المتعلقة بتنمية طرابلس والشمال، وخصوصاً بعد أن أُنيت مجلس الإنماء والإعمار فشله في تلمس نخب الشارع الطرابلسي وفهم حقيقة تطلعاته في استعادة موقعه وورده في خريطة التنمية اللبنانية.

لم يعد مهمّا اليوم أن ترتفع وتيرة الشكوى والتذمّر من المسؤوليّة والمماطلة والإصرار على الحصول ويجب أن يقترن الاعتراض بتلمس المدخل لإزالة أسباب ذلك التذمّر وتلك الشكوى وتصويب مسار الصولة باتجاه العمل على رسم استراتيجية متكاملة لتنمية طرابلس، ومعها الشمال، في إطار خطة وطنية تستند إلى الإنماء المتوازن الذي أقرّه دستور البلاد، ورفض الانتقال من مرحلة الغبن والحمران إلى مرحلة التسوية والمماطلة والإصرار على الحصول على الحقوق كاملة وغير منقوصة. فلم يعد مقبولاً أن ترصد الأموال لمشروع طرابلس، ثم تختفي تلك الأموال ليظهر أنها تقلصت من دون أي ضمان جدي بعدم تقلصها من جديد أو إلغائها. وقصة ال100 مليون دولار خير دليل على ذلك. ولم يعد مجدياً أن تخصص طرابلس مشاريع هامة لا تقدم قيمة مضافة إلى اقتصادها، ولا بد من الإصرار على تقديم مشاريع اقتصادية منتجة تشكل البديل الموضوعي للاقتصاد الريعي المعتمد في لبنان، وخصوصاً أن طرابلس تملك من القدرات والإمكانات ما يؤهلها لتحقيق ذلك، إذا فرضت صدور القرار السياسي الذي يسمح بإقرارها وتنفيذها.

بهذه الخلفية يمكن التعامل مع مشروع المرأب الذي أقره المجلس البلدي بعد الضغوط التي مورست عليه، مع أنه كان قد رفضه في السابق صمراً على توسيعه واعتباره جزءاً من مشروع كبير، في إطار خطة شاملة لإعادة تأهيل منطقة التلّ، لتقوم دورها محلياً في تنمية طرابلس كمقدمة لا بد منها لاستعادة تواصلها مع المناطق الشمالية، باعتبارها عاصمتها، واللبنانية باعتبارها العاصمة الثانية في لبنان.

## تفقد مصانع الأدوية في جدرأ والشويفات والجمهور

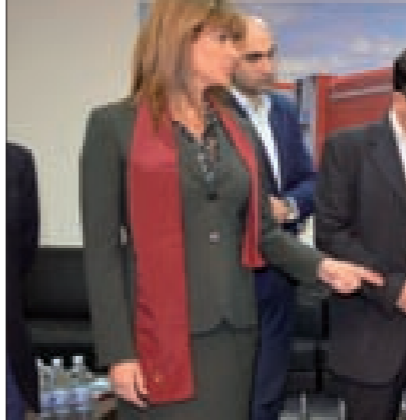
## الحاج حسن: لتطوير القطاع وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهه

زار وزير الصناعة حسين الحاج حسن، يرفقه المدير العام للوزارة داني جدون، شركة «أروان» للصناعات الدوائية في بلدة جدرأ الساحلية في إقليم الخروب، حيث جال على أقسام الإنتاج واطلع على التقنيات الحديثة المعتمدة في التصنيع والتقى رئيس مجلس الإدارة المهندس عبد الرزاق يوسف، ونائب رئيس مجلس الإدارة الدكتور رويدة دهام والمسؤولين في الشركة.

وشرح يوسف لوزير الصناعة مقومات صناعة الدواء في لبنان وحجم السوق وإيجابياته ومعوقاته، لافتاً إلى أنّ الشركة استثمرت حوالي 87 مليون دولار بالقيمة السوقية حتى اليوم، إيماناً من المساهمين بأن صناعة الدواء في لبنان والعالم العربي في حاجة إلى هذه الاستثمارات».

ودعا الحاج حسن، من جهته، تجميع أصحاب الصناعات الدوائية إلى «إعداد ورقة متكاملة، وتنظيم ورشة مع وزراء الصناعة والصحة والمالية والعمل والاقتصاد والدفاع والداخلية في يوم واحد»، وقال: «إن الصناعات الدوائية اللبنانية يجب أن تكون حصتها 200 مليون دولار وعلينا أن نصل إلى هذا الرقم، ويجب أن يزيد عدد المصانع الدوائية من 6 إلى 10، للدخول تخرج صيدلة وكيميائيين وبيوكيميائيين بالعشرات والمئات والآلاف، فابن تجد لهم فرص العمل إذا لم تكن في الصناعات الدوائية والغذائية»؟

واكد «أنّ الصناعات الدوائية صناعات غير ملوثة ولا تحتاج إلى مساحات ضخمة، وهي صناعات لا تحتاج إلى



الحاج حسن خلال زيارته شركة أروان في جدرأ

طاقة مكثفة، وبالتالي فإنّ كلفة إنتاجها تعتمد على الكفاءة البشرية، وذلك علينا زيادة عدد مصانع الصناعات الدوائية ولا نكتفي بـ6 مصانع موجودة، بل يجب أن يصل العدد إلى 20 مصنعا دوائياً».

وشرح وزير الصناعة والتقى المسؤولين فيه. ورحب المدير العام للمصنع طارق طيارة به شاكرًا اهتمامه بالصناعة اللبنانية. ثم جرى عرض لأبرز المشاكل المتعلقة بكلفة الإنتاج وعمليات التصدير.

ولفت الحاج حسن إلى «أنّ المشاكل الصناعية متشابهة في مختلف القطاعات الوطنية حجماً في السوق أن ينمو اقتصاد لبنان من دون صناعة وهي قطاع واع لتوفر التمويل الضروري والكادر البشري المؤهل وموقع لبنان الجغرافي المميز».

وقال: «قريباً سنعدق ورشة عمل متكاملة للصناعة الدوائية في لبنان بمشاركة مختلف الوزارات المعنية ونستعرض كل جوانب الملف لتطوير هذه الصناعة بعد إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهها سواء في الداخل أو مع البلدان التي تصدر إليها، ونحن نطمح إلى أنّ تأخذ الصناعة الدوائية الوطنية حجماً في السوق اللبناني بما يساوي 200 مليون دولار وأن يصل التصدير إلى مئة مليون دولار».

كما زار وزير الصناعة مصنع «فارماكيس» في الجمهور، حيث جال متفقدًا الأقسام، ونوّه بجودة صناعة الدواء في لبنان.